

اليورو - العملة الأوروبية الموحدة

تاريخ وآفاق

على محمد نجم (*)

مع اطلالة العام الجديد وتحديدًا في أول يناير ١٩٩٩ شهد العالم ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" والتي تمثل حدثًا فريدًا في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الاقتصادي وتعكس تطورًا ماليًا سياسيًا عالميًا بالغ الأهمية.

ففي عام ١٩٥١ عندما قامت ٦ دول أوروبية بتكوين المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، نشأت فكرة المجموعة الأوروبية الأوسع والتي كان ميلادها الفعلي عام ١٩٥٧ عندما وقعت كل من فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، لوكسمبورج، وهولندا على اتفاقية روما لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة.

ومنذ ذلك الوقت وخلال هذا التاريخ القصير نسبيًا تطورت هذه السوق لتصبح اتحادًا أوروبيًا يمثل تكاملًا اقتصاديًا ونقديًا كاملاً.

ويعد اليورو العملة الأوروبية الموحدة هو التتويج الحقيقي لهذا الجهد والتاريخ الطويل على طريق الوحدة الأوروبية ، فهو يمثل آخر الخطوات الاقتصادية التدريجية لاقامة الاتحاد الأوربي حيث لم يتبقى سوى اتمام الوحدة السياسية.

(*) رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - بنك الدلتا الدولي ومحافظ البنك المركزي الأسبق.

وقد مر بناء الاتحاد النقدي الأوربي بعدة مراحل كان من أهمها توقيع اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٢ والتي قامت بوضع جدول زمنى لاتمام عملية الوحدة.

النقدية وتحديد معايير انضمام الدول الأعضاء للعملة الجديدة.

أما عملية اصدار العملة الأوروبية الجديدة فقد تم رسم خطة زمنية لها على النحو التالى:

المرحلة الأولى حتى نهاية ١٩٩٨ وقد تم الإنتهاء منها وقد شملت تأسيس البنك المركزى الأوروى وتحديد الدول التى ستشارك عملاتها فى سلة اليورو وهى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا واسبانيا والبرتغال وايرلندا وفنلندا والنمسا.

المرحلة الثانية من ١ يناير عام ١٩٩٩ وحتى نهاية ٢٠٠١ ويتم خلالها دعم العملة الجديدة وتحديد السعر غير القابل للإلغاء لأسعار تحويل عملات الدول الإحدى عشر إلى العملة الأوروبية الموحدة. ويجرى خلال هذه الفترة التعامل باليورو كوحدة محاسبية ويتم التعامل بها جنباً إلى جنب مع العملات الوطنية الأوروبية. وتشهد هذه المرحلة أيضاً نقل مسئولية السياسة النقدية من البنوك المركزية الأوروبية إلى البنك المركزى الأوروى.

المرحلة الثالثة تبدأ من يناير ٢٠٠٢ ويتم خلالها طرح اليورو كبنكوت وعملات معدنية وبالتالي يحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء. يتم

استخدام العملات الوطنية إلى جانب اليورو ولمدة ستة أشهر فقط ثم تفقد العملات الوطنية قيمتها كعملة رسمية ويصبح اليورو هو عملة أوروبا الرسمية. ولاشك أن إصدار عملة نقدية واحدة لإحدى عشر دولة أوروبية يمثل تطوراً هاماً في النظام النقدي العالمي الذي احتل الدولار الأمريكي مركز الصدارة فيه منذ انتهاء سيادة الجنية الاسترليني في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهكذا فإنه من المتوقع أن يؤثر إصدار اليورو على سيطرة الدولار الأمريكي وينافسه في عدة مجالات من أهمها التجارة الدولية، نظم الصرف الأجنبي، الاحتياطات والديون.

فالكتلة الاقتصادية الأوروبية لا تقل قوة وتنوعاً عن الاقتصاد الأمريكي حيث تضم منطقة اليورو نحو ٢٩٠ مليون نسمة وتصل نسبة مساهمتها في التجارة العالمية إلى نحو ٢٠٪ منها كما تسهم أيضاً بنحو ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي المتحقق على الصعيد العالمي. كذلك تتميز الدول الأعضاء في هذه الكتلة بفوائض في موازينها التجارية وذلك على العكس من الاقتصاد الأمريكي المثقل بالعجز.

وبالإضافة إلى ما تمثله المجموعة الأوروبية من ثقل اقتصادي هناك عوامل ايجابية أخرى سوف ترجح كفة التعامل "باليورو" خاصة في مجال التجارة الدولية ومنها:

✳ انتقاء مخاطر تقلبات وتذبذب العملات الأوروبية المنفردة مثل الليرة الايطالية والفرنك الفرنسى مما يضيف جوا من الاطمئنان على المعاملات التجارية والمالية.

✳ المزيد من الشفافية فى الأسواق كنتيجة طبيعية لتوحيد العملة فسر السلعة المنتجة فى هذه الدول الأوروبية مهما تكن دولة المنشأ (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا) سيحدد بعملة واحدة مما يسهل عملية الانتقاء ومن المتوقع أن يؤدى هذا إلى زيادة حجم التبادل التجارى لمجموعة الدول الأوروبية.

✳ ويشير صندوق النقد الدولى فى تقريره الأخير عن الاقتصاد العالمى الصادر فى سبتمبر ١٩٩٨ إلى أنه على الرغم من صعوبة التنبؤ بالصورة المستقبلية لـ "اليورو" فى سوق الصرف الأجنبى إلا أن التعامل بها سوف يكون مفضلاً على الدولار والجنيه الاسترلى خلال الأعوام القليلة القادمة.

✳ ولاشك أن انتماء الاتحاد النقدى الأوروبى سوف يجد أقوى تأثير له على الاقتصاديات القريبة من الكتلة الأوروبية فى أوروبا الشرقية ومجموعة الدول النامية ذات العلاقات المالية والتجارية الوثيقة مع المجموعة الأوروبية خاصة دول حوض البحر المتوسط ومنها مصر.

ففى عام ١٩٩٦ كانت التجارة مع مجموعة دول اليورو تمثل نسبة تتراوح من ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من اجمالى التجارة فى السلع بالنسبة لقارة افريقيا ككل، أما مجموعة دول شمال افريقيا تحديداً فقد كانت هذه النسبة فى حدها الأقصى أى نحو ٥٠ ٪.

وإذا كان الغرض من ارتباط العملة الوطنية لأي من هذه الدول بعملات أجنبية هو تحقيق نوع من التوازن مع الأسواق الخارجية فى العلاقات التجارية بحيث يتم التقسيم على أساس مجموعة أو سلة عملات تمثل الشركاء الأكثر تعاملًا فمن المرجح أن تقوم هذه الدول بإعادة النظر فى نظم الصرف بها وبالتالي توقع انتقالها إلى الارتباط مباشرة باليورو أو بسلة من العملات يحتل اليورو مركز الصدارة بها.

كذلك سوف تشهد العلاقات المالية بما تضمنه من تطورات فى الأسواق المالية الأوروبية والتدفقات رأس المال خاصة الاستثمار المباشر - آثاراً وانعكاسات على الدول النامية وسياساتها. فمع تطور اليورو واتساع نطاق استخدامه فى التجارة الدولية وفى الأسواق المالية من المتوقع أن يحتل حصة أكبر من سندات الديون. كما أن التطورات فى منطقة اليورو سوف يكون لها أكبر الأثر على الشروط المالية التى تواجه الدول النامية خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة واستقرار التدفقات المالية لتمويل الاستثمارات.

أما الوضع بالنسبة لمصر فإنه لا بد وأن يطرح العديد من التساؤلات فمن المعلوم أن الجنيه المصرى مرتبط بالدولار فى تسعير العملات الأخرى. كما أن موارد مصر من العملات الأجنبية معظمها بالدولار الأمريكى وتعد أهم مكوناتها هى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، عوائد النفط ورسوم قناة السويس أى أن معظم المتحصلات تكون بالدولار. ذلك فى حين أن الجانب

الأعظم من واردات مصر من الخارج تتركز فى الدول الأوروبية أى أن جانباً كبيراً من المدفوعات سوف يتم باليورو حيث يعد الاتحاد الأوروبى من أكبر الشركاء التجاريين فى التبادل السلعى لمصر وهو ما يطرح ضرورة إعادة النظر فى علاقة الجنيه المصرى بالعملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكى.

كذلك فإن ظهور اليورو كعملة أوروبية موحدة سوف يفرض من ناحية أخرى إعادة النظر فى تكوين وإدارة سلة عملات الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى المصرى وليس من المطلوب هو الدراسة المتأنية الشاملة التى تأخذ فى اعتبارها كافة الأبعاد الاقتصادية والمالية المؤثرة فى الاقتصاد المصرى.